تأثير التضخم على معدلات الفقر
دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري

الأستاذ: بن جلول خالد *

الدكتور: سالمي جمال*

الملخص

نظرا لارتباط التضخم -والذي يقاس بالتغير في مستوى العام للأسعار- بمستوى معيشة السكان والتي تعد مؤشرا لحالة الفقر أو الرفاهية التي يعيشها المجتمع، يمكن ربط العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات الفقر، حيث تحاول الدراسة إيجاد تحليل قياسي لأثر التضخم على معدلات الفقر من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها التضخم كمتغيرات تفسيرية ودراسة مدى ارتباطها بمعدلات الفقر في الجزائر .

*. جامعة باجي مختار عنابة/الجزائر. Emaile : benkhaled267@gmail.com

*. جامعة باجي مختار عنابة/الجزائر. Emaile : benkhaled267@gmail.com

Abstract

Due to the correlation of inflation – which is measured by the change in the general level of prices – the standard of living of the population, which is considered an indicator of the state of poverty or prosperity experienced by the community, can be linked to the relationship between inflation and poverty rates, where the study attempts to find analysis record of the impact of inflation on poverty rates by relying on a set of economic variables, the most important of which inflation as explanatory variables and examine how it relates to poverty rates in Algeria

المقدمة :

يعد التضخم إحدى أهم المخاطر الاقتصادية التي عانت ولا تزال تعامي منها العديد من الاقتصاديات العالمية سواء منها المتقدمة والنامية بدرجات حتى وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والأثر، ويعود سبب هذه الظاهرة إلى اختلالات الهيكلية في بنية السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل، ويعد تأثيره الأول والمباشر على الأسعار وبالتالي على الدخل الحقيقي للأفراد وبالتالي فسوف ينعكس تأثيره على مستوى المعيشة للمجتمع الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة افتقار فئة من المجتمع في حالة كون معدلات التضخم بدرجة كبيرة، ومنه فإن التضخم يمكن أن يكن له أثر مباشر على معدلات الفقر في الدول نتيجة تأثيره على مستويات المعيشة.

الإشكالية :

إنه وعلى الرغم مماعرفته الجزائر من تحسينات كبيرة وتطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يبقى مشكلة الفقر تخلط أوراق الحكومات المتعاقبة ومع إدراك السلطات بتأثير الذي يمكن أن يلعبه التضخم في زيادة وانتشار التضخم وذلك عن طريق تدهور مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار عملت الجزائر على الحد من ارتفاع معدلات التضخم ومن تأثيراته غير مرغبة ومن خلال هذا يمكن صياغة اشكالية البحث على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن أن يكون لمعدلات التضخم أثر في زيادة معدلات الفقر في الجزائر؟

أهمية البحث:

يعد التضخم والفقر من مؤشران أساسيان لحالة الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتبرز أهمية البحث من خلال دراسة واقع ارتباط هذين المؤشرين ببعض وتشخيص العلاقة بينهما.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم متغيرين يعملان ضد السياسات والبرامج المتبعة من طرف السلطات وكذلك من خلال معرفة طبيعة التأثير بين المتغيرين هل هو مباشر او غير مباشر.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت علاقة ظاهرة الفقر بالتضخم نجد:

- ✓ **دراسة الأولى: للباحثين أحمد فتحي عبد المجيد ويشار أحمد العرقي بعنوان " التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر" وهدفت هذه الدراسة إلى بناء اطار نظري وتحليلي مع استشراف نموذج كمي لآثر الذي يتركه التضخم في معلات الفقر والكشف عن آليات حدوث ذلك، وذلك بالاعتماد على التحليل الاحصائي باستخدام الانحدار والتحليل الباثي، وخلصت الدراسةّ إلى تأكيد التأثير المهم المباشر وغير مباشر الذي يلعبه التضخم على معدلات الفقر وذلك من خلال قناتي توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.**
- ✓ **الدراسة الثانية للباحث قصي الجابري بعنوان " تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الافقار بعد عام ٢٠٠٣" قام الباحث بتسليط الضوء على واقع الفقر في العراق بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ومحاولة الربط بين معدلات التضخم والتفاوت بمعدلات الفقر من خلال الاعتماد على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في العراق لعام ٢٠٠٧ ونتيجة البحث ان اثر التضخم على الفقر يتم من خلال خفض مستويات الدخول الحقيقية للأفراد ذوي الدخول الثابتة بالإضافة على تأثيره عن طريق زيادة في مستويات التفاوت .**

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور الأول عبارة عن محور نظري بوضح العلاقة وتفسيرات النظرية بين التضخم وظاهرة الفقر والثاني ركز على تحليل واقع الفقر في الجزائر من خلال تتبع تطور نسب وبعض المؤشرات الخاصة بالفقر اما المحور الثالث فلقد خصص للنمذجة القياسية لعلاقة الفقر بمعدلات التضخم، ثم خلص البحثّ إلى مجموعة من النتائج والتوصيات .

المحور الأول: التفسيرات النظرية لعلاقة التضخم بظاهرة الفقر

إن تأثير التضخم على معدلات الفقر لايكون تأثيرا مباشرا إنما يكون عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا أن التضخم يعد أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا

في معدلات التضخم فهو يشكلا عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية في تفسير العلاقة بين التضخم والفقر إلى أنها تتم عن طريق ثلاثة قنوات الأولى وهي:

١. القناة الأولى: معدل النمو الاقتصادي والبطالة: تؤكد معظم التجارب الدولية قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر حيث أن تقليص معدلات الفقر غالبا ما يتطلب موارد اقتصادية لايمكن توفرها من دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية.

لقد أظهرت معظم الدراسات المتعلقة بأثر النمو الاقتصادي في الفقر أن البلدان التي تملك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقراء إلا أن ذلك لاينفي إمكانية بعض البلدان على تحقيق نجاحات كبيرة في التقليل من معدلات الفقر في أي معدل نمو مفترض كما أنه لاينفي فشل بعض البلدان في تخفيض مستويات الفقر على الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو ليست بالسالبة غير أن جميع المهتمين بالدراسات الخاصة بالفقر يؤكدون بأن النمو الاقتصادي يعد العامل الأكثر فعالية في تحقيق معدلات منخفضة في الفقر.

وانطلاقا من علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي فيمكن للفقر أن يتأثر بالتضخم نتيجة للتأثر النمو الاقتصادي بالتضخم وعلى الرغم من لاختلاف وجهات النظر حول العلاقة الجدلية التي تربط معدلات التضخم بالنمو الاقتصادي إلا أن معظم الاقتصاديين يملون باتجاه دعم التأثير الايجابي لمعدلات التضخم المنخفضة بعكس التأثير السلبي لمعدلاته المرتفعة على النمو الاقتصادي.

حيث يعد التضخم التدريجي المحكوم لضمان ارتفاع متسلسل في الأسعار يعد أحد العوامل الاقتصادية المفسرة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وتحويل المدخرات الصغيرة إلى رأس مال نقدي وتسهيل عملية تخفيف الضغط من جانب الديون القائمة ومن ثم خلق طريق إضافي للتوسع في الائتمان وبالتالي يساعد في التحكم في الدورة الاقتصادية بإطالة فترة الانتعاش والتحكم في آلية تكوين الأسعار متيحا بذلك تحويل جزء أكبر من الأرباح إلى رأس مال.

كما تلعب معدلات التضخم المرتفعة دورا فعالا في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في تقييد الاستثمار الذي يعد العامل المحدد الأول له فارتفاع معدلات التضخم وما يسببه من انخفاض قيمة النقود سيدفعان بالوحدات الاقتصادية باتجاه السير نحو تنشيط الميل لشراء الأصول المالية أو الاحتفاظ بالحسابات الادخارية الذي ينعكس في تخفيض التمويل اللازم للاستثمار فانخفاض الادخار في ظل التضخم سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال,[١]

٢. القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل: أشارت معظم الدارسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل والثروات شكل أحد أهم العوامل التي ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه وأن أي محاولة لتقليص التباين في الدخول ربما يقود إلى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة وبالتالي فإن اختلال التوازن في التغيرات الاقتصادية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل باتجاه تعزيز التباين سينعكس سلبا على الفقر بحيث يزيد من معدلاته.

ويلعب التضخم دورا أساسيا في تعميق التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع درجة اللامساواة فيه حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصاديا في المجتمع حيث يكونون أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية كما يشير (شيلر) أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد لا سيما ذوى الدخول المحدودة التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع مستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم[٢].

٣. القناة الثالثة: التأثير على الدخول الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة: إن التأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخول الحقيقية وذلك انطلاقا من معدلة الدخل الحقيقي[٣]:

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي)/ مستوى العام للأسعار

يعني أن أي ارتفاع في مستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الإسمي ثابت سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

وانطلاقا من هذه المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على دوى الدخل الثابت والذي ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوى الدخل الثابت وعليه سيكون التضخم القدرة غلى إحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية والتي ستنعكس في ارتفاع معدلات الفقر(٤).

المحور الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر

١. تطور معدلات الفقر في الجزائر: بناءً على تقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة ٢٠٠٥ الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع من ٢٣,٢٥% سنة ١٩٩٥ إلى ٢١,٩% سنة ٢٠٠١ ثم إلى ١٦,٦% سنة ٢٠٠٥ ليواصل الانخفاض سنة ٢٠٠٦ حيث بلغ ٥,٦% ويستقر عند ٥% سنة ٢٠٠٨، وأن ٣,٦ من عدد السكان الذين كانوا يعشون تحت خط الفقر الغذائي سنة ١٩٨٨ تراجع إلى ١,٦% سنة ٢٠٠٤.

ومن خلال هذا التطور لمعدلات الفقر يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينات وهذا راجع إلى أثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي خلفها انخفاض أسعار البترول لتعرف بعد ذلك تراجع خلال السنوات الموالية وهذا بسبب تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلي لدعم النمو والذي كانا متضمنين لسياسات مكافحة الفقر(٥).

جدول رقم (١)
تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨

	نوع الخط	١٩٨٨	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨
معدل الفقر%	الخط الغذائي(SA)	٣,٦	٥,٧	٣,١	١,٦			
	خط الفقر العام(SPG)	٨,١	١٤,١	١٢,١	٦,٨	٥,٧	٥,٦	٥
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي(SA)	٢١٠	١٦١١	٩٥١	٥١٨			
	خط الفقر	٥٣٢	٣٩٨٦	٢٢٠٠	١٨٧٥			

	العام(SPG)							

sours : gouvernement algérien ,Algérie 2eme rapport national sur les millénaire pour d développement, septembre 2010, p 41

٢. <u>التوزيع الجغرافي للفقر:</u> يلاحظ من خلال الجدول أن ظاهرة الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر من حضريا حيث يلاحظ أن نسبة الفقر في الريف تساوي ثلاثة أضعاف نسبتها في الحضر غير أنها تناقصت في السنة ٢٠٠٠ وهذا ناتج عن برامج الموجهة لدعم المناطق الريفية.

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠

		١٩٨٨			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
توزيع الفقر%	الخط الغذائي(SA)	٢٤,٨	٧٥,٢	١٠٠	٣١,٣	٦٨,٧	١٠٠	٥٤,٩	٤٥,١	١٠٠
	خط الفقر العام(SPG)	٢٨,٢	٧١,٨	١٠٠	٣١,٣	٦٨,٧	١٠٠	٤٩,٥	٥٠,٥	١٠٠

Sours : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

٣. تطور فجوة (عمق) الفقر: ويأخذ الرمز P_1 ويعبر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد[٦].

سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائية لسنة ٢٠٠٥ معدل يساوي ٢٢,٥% أما باستخدام خط الفقر لمطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في الفترة الأولى (١٩٨٨-١٩٩٥) حيث بلغت على التوالي ٠,٤%، ٠,٧% لتنكمش في السنوات الموالية لتسجل حوالي ٠,٥% سنة ٢٠٠٠ وهذا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار خط الفقر الغذائي (SA) أما بحساب خط الفقر العام (SPG) فإن فجوة الفقر قد عرفت ارتفاعا خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٥-

٢٠٠٠ حيث بلغت على التوالي (٠,٧%، ١,٧%، ٢,٥%)، كما يلاحظ أن عمق الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية[٧].

الجدول رقم (٣)
تطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠

		١٩٨٨			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشر فجوة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٤	١	٠,٧	٠,٤٤	٠,٥٤	٠,٥
	خط الفقر العام(SPG)	١٠,٥	١١,٥	١١,١	١١,١	١٢,٨٥	١٢,٣	١٥,٢	١٥,٩	١٥,٥

Sours : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

٤. مؤشر شدة الفقر: P_2 يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر[٨].

تشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام ٢٠٠٥ باستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل العائلات الجزائرية حيث بلغت ٩,٣% وهو نفسه تقريبا في الوسط الحضري والريفي غير أنه عند استخدام خط الفقر الغذائي (SA) نلاحظ أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا بين السنتين ١٩٩٥-١٩٨٨ لتبلغ حوالي ٠,١% ، ٠,٢% على التوالي لتنخفض سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٣% باستخدام خط الفقر العام (SPG) فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال السنوات ١٩٨٨،١٩٩٥، ٢٠٠٠ بـ ٠,٣%، ٠٧%، ٠,٧٦%، على التوالي مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى كما يزداد التفاوت أكثر في المناطق الريفية[٩].

الجدول رقم (٤)
تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠

		١٩٨٨			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشرشدة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٢	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٣
	خط الفقر العام(SPG)	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٤	١	٠,٧	٠,٦٩	٠,٨٦	٠,٧٦

Sours : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

٥. تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر : يركز دليل الفقر البشري لدول النامية على الحرمان من ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي العمر، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وتأمين مستوى معيشي لائق (ويقاس كنسبة مئوية من السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر محسن للحياة ومن الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم(١٠).

لقد عرف دليل الفقر البشري ومكوناته مابين ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ انخفاضا متفاوتا حيث تراجعت نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصر حسن للمياه بنسبة ١١,٩٣% كما تراجعت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة ٩,٣٠% وتراجع معدل الأمية بنسبة ٧,٣% أما احتمال عند الولادة عدم العيش حتى سن الأربعين فتراجع بنسبة ٢,٥٥% وبشكل عام تراجع دليل الفقر البشري بـ ٥,٧٢% أي انتقلت قيمته من ٢٤,٦٧% سنة ١٩٩٨ إلى ١٨,٩٥% سنة ٢٠٠٦ وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة ٨٤ فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم ١٦٩ دولة ، وعلى هذا الأساس تم تقييم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر بـ ٠,٦٧٧٧ من واحد سنة ٢٠١٠، أعلى من مؤشر التنمية البشرية المتوسطة لمجموع الدول العربية والذي يقدر بـ ٠,٥٩٠ وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر بـ ٠,٦٤٢.

الجدول رقم (٥)
تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٦

السنة	١٩٨٩	٢٠٠٦	الفرق
IPH	٢٤,٦٧	١٨,٩٥	٥,٧٢-
الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين%	٨,٥٨	٦,٠٣	٢,٥٥-
معدل الأمية لدى البالغين%	٣٤,٥	٢٧,٢٠	٧,٣٠-
نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصدر حسن للمياه%	١٦,٩٣	٥,٠٠	١١,٩٣-
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يغانون من نقص الوزن %	١٣,٠٠	٣,٧٠	٩,٣٠-

SOURS : CNES , PNUD, rapport national le développement humain , Algérie 2007, p22

المحور الثالث: النمذجة القياسية لعلاقة التضخم بمعدلات الفقر

١. **تعريف بمتغيرات والنموذج:** تهدف الدراسة إلى محاولة تقدير أثر التضخم على الفقر في الجزائر خلال الفترة مابين ١٩٨٩ -٢٠١٢، وقد شمل النموذج على المتغيرات التالية:

أ. المتغير الداخلي (التابع): يتمثل في معدل الفقر (pov) والذي يمثل نسبة الأفراد الذين يعشون تحت خط الفقر بالنسبة لكل المجتمع ويأخذ كنسبة مئوية.

ب. المتغيرات الخارجية (المفسرة): لقد تم اختيار والإعتماد على المتغيرات التالية:

- ✓ التضخم (if): يعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ويعد المؤشر الاقتصادي الأكثر ملائمة لقياس كلفة المعيشة، نتيجة اعتماده أوزانا ثابتة لكل سلعة تعكس أهميتها النسبة في ميزانية الأسرة.
- ✓ النمو الاقتصادي (pib): ويعبر عن مقدار الزيادة السنوية في الناتج المحلى الإجمالي، وتم إدراجه في النموذج لوجد علاقة نظرية بينه وبين الفقر.
- ✓ البطالة(chom): وهي نسبة السكان الباحثين والعاطلين عن العمل من إجمالي السكان.

٢. **دراسة استقرارية المتغيرات:**

أولا سنقوم بتحديد درجة تأخير المتغيرات وذلك بالإعتماد على معاييري Schwarz Akaike , حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل قيمتين بالنسبة للمعيارين:

جدول رقم (٦)

نتائج تحديد درجة تأخير متغيرات النموذج

المتغيرات	المعايير	p=٠	p=١	p=٢	p=3
Pov	Akaike	٤,٠٣	٣,٩٦	٤,٠٩	٤,١٧
	Schwarz	٤,١٣	٤,١١	٤,٢٩	٤,٤٢
If	Akaike	٦,٣٦	٦,١٠	٦,٧٠	٦,٨٩
	Schwarz	٦,٤٦	٦,٣٥	٦,٥٢	٦,٦٩
Pib	Akaike	٤,٤١	٤,٢٩	٤,٤١	٤,٥٨
	Schwarz	٤,٥٦	٤,٣٩	٤,٦١	٤,٨٣
Chom	Akaike	٤,٣٤	٤,٠٥	٤,٠٤	٤,٠٣
	Schwarz	٤,٤٤	٤,٢٠	٤,٢٤	٤,٢٨

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 0.4

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن درجة التأخير p=١ لأنها تقابل أقل قيمتين للمعيارين في كل السلاسل ومن سوف يتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور لإختبار استقرار السلاسل والذي نتائجة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقرار المتغيرات

الاختبار	النموذج	المعالم	Pov	If	Pib	chom	t_{tab}
اختبار ديكي فولر المطور ADF	النموذج السادس	$t_{\hat{\phi}}$	٢,١٠-	٢,١٧-	-٢,٦٧	-١,٩٨	-٣,٦٣
		$t_{\hat{b}}$	٢,٠١-	١,٥٤-	١,٧٢	-٢,١٨	٢,٨٧
		$t_{\hat{c}}$	٢,٤	١,٧١	٠,٤٦	٢,١٢	٣,١٠
	النموذج الخامس	$t_{\hat{\phi}}$	٠,١-	١,٤٩-	-١,٩٤	-٠,٦٧	٣,٠٠-
		$t_{\hat{c}}$	٠,١١-	٠,٧٦	١,٩٠	٠,٤٣	٢,٤٩
	النموذج الرابع	$t_{\hat{\phi}}$	٠,٩٥-	١,٣٧-	-٠,٦٤	٠,٨٨	-١,٩٥

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 0.4

بحسب الجدول يمكن القول بأن كل السلاسل لا تحتوى على مركبة الاتجاه العام ولا على الجدر الأحادي ولا على الثابت ، لأن كل قيم ستودنت المحسوبة أقل من المجدولة عند مستوى معنوية ٥%،إذن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1).

٣. تقدير النموذج الملائم: باستخدام طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانا برنامج Eveiws 0.4 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (٨)

نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 09/27/13 Time: 17:42
Sample: 1989 2012
Included observations: 24
POV=C(1)+C(2)*IF+C(3)*PIB+C(4)*CHOM

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	5.525235	1.617632	0.415631	0.4027
C(2)	0.045223	0.054504	1.829713	0.0165
C(3)	-0.230084	0.239657	-1.960056	0.0485
C(4)	0.658499	0.065705	10.02208	0.0000

R-squared	0.858944	Mean dependent var	18.65583
Adjusted R-squared	0.837786	S.D. dependent var	5.445748
S.E. of regression	2.193318	Akaike info criterion	4.559719
Sum squared resid	96.21284	Schwarz criterion	4.756062
Log likelihood	-50.71663	Durbin-Watson stat	0.564199

المصدر : برنامج Eveiws 0.4

من خلال الجدول يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$Pov = 5.525 + 0.045\ if - 0.230\ pib + 0.658\ chom$$

احصائية ستودنت (0.415) (1.829) (-1.960) (10. 02) R^2=0.85 DW=0.564 n= 24 (.)

٤. تقييم النموذج:

- ✓ **التقييم الاقتصادي: من خلال ملاحظة إشارة معلمات النموذج نجد أن كل المتغيرات إشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ومنه يمكن القول بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.**
- ✓ **التقييم الاحصائي:**

أ. معامل التحديد: R^2= ٠,٨٥ وتدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر بشكل كبير من طرف المتغيرات المستقلة حيث أنها تفسر نسبة ٨٥,٨٩ % من تغيرات معدلات الفقر.

ب. اختبار ستودنت: يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستودنت لمعالم النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (٩)

نتائج إختبار ستودنت لمعالم النموذج المقدر

	الحد الثابت	if	pib	chom
احصائية ستودنت	٠,٤١٥	١,٨٢٩	١,٩٦٠-	١٠,٠٢
الاحتمال	٠,٤٠٢	٠,٠١٦٥	٠,٠٤٨٥	٠,٠

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 0.4

من خلال الجدول نلاحظ أن الثابت ليس له معنوية حيث أن الاحتمال أكبر من ٠,٠٥ ومنه النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية .

سنقوم بتقدير النموذج بعد حذف الحد الثابت وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (١٠)
نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 09/27/13 Time: 18:03
Sample: 1989 2012
Included observations: 24
POV=C(2)*IF+C(3)*PIB+C(4)*CHOM

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(2)	0.106636	0.063183	3.687735	0.0263
C(3)	-0.219671	0.245893	3.893362	0.0218
C(4)	0.820422	0.055867	14.68539	0.0000
R-squared	0.776663	Mean dependent var		18.65583
Adjusted R-squared	0.755393	S.D. dependent var		5.445748
S.E. of regression	2.693346	Akaike info criterion		4.935914
Sum squared resid	152.3364	Schwarz criterion		5.083171
Log likelihood	-56.23097	Durbin-Watson stat		0.606726

المصدر : برنامج Eveiws 0.4

من خلال الجدول يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$Pov = ٠,١٠٦٦\ if - ٠,٢١٩\ pib + ٠,٨٢٠\ chom$$
$$(٣,٦٨٧) \quad (٣,٨٩٣) \quad (١٤,٦٨٥) \quad \bar{R}^2 = 0.٧٥٥ \quad DW=0.564 \quad n= 24 \quad (.)\ \text{احصائية ستودنت}$$

٥. تقييم النموذج:

- ✓ التقييم الاقتصادي: نلاحظ أن كل المتغيرات توافق النظرية الاقتصادية من ناحية الإشارة وعليه فإن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية
- ✓ التقييم الإحصائي:

أ. معامل التحديد: بمأن النموذج لايحتوى على الحد الثابت فإننا سنعتمد على معامل التحديد المعدل والذي يساوي ٠,٧٧٥ يعني أن القوة التفسيرية لنموذج تساوي ٧٧,٥% وهي قوية جدا والباقي ٢٢,٥% راجعة إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ب. اختبار ستودنت: يمكن تلخيص نتائج اختبار ستودنت في الجدول التالي:

الجدول رقم (١١)

نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأخير

	if	pib	chom
احصائية ستودنت	٣,٦٨٧	٣,٨٩٣	١٠,٦٨٥
الاحتمال	٠,٠٢٦٣	٠,٠٢١٨	٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% لأن قيمة ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات اكبر من قيمة ستودنت المجدولة والتي تساوي (١,٧٢١) ، وكذلك نفس الملاحظة من خلال ملاحظة الاحتمال المقابل لقيمة ستودنت المحسوبة والذي هو أقل من٥%.

ج. اختبار فيشر:

لدينا إحصائية فيشر المجدولة $F_{(2\ .\ 21\ .\ 0\ ,05)} = 3.47$

ومنه النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (42.83>3.47)، وبالتالي فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

د. التقييم القياسي:

نظرا لعدم احتواء النموذج على الحد الثابت فإنه لا يمكننا استخدام اختبار داربن واتسن لهذا سوف نستخدم اختبار breusch-godfrey:

$LM < \aleph^2_{(0.05)}(1)$ أي (١,١٥<٣,٨٤) ومنه نقبل الفرضية H_0 إي عدم مجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

النتيجة: اعتمادا على التقييمات الثلاثة والإحصائيات المشار إليها في كل تقييم نجد أن النموذج المقدر مقبول من جميع النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية وبالتالي فإن العلاقة المتوصل إليها بين كل من المتغيرات المستقلة والفقر هي علاقة صحيحة، وأن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع وبشكل جيد.

٦. اختبار تأكيد صلاحية النموذج:

سنقوم باختبار تأكيد صلاحية النموذج من خلال دراسة مدى استقرارية البواقي وذلك من خلال المعايير التالية:

- ❖ اختبار الاستقرار لديكي فولر.
- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي.

أ. اختبار الاستقرار لديكي فولر:

قبل إجراء اختبار ديكي فولر سوف يتم تحديد درجة تأخير البواقي بنفس طريقة السابقة مع المتغيرات وكانت النتائج مبينة في الدول التالي:

الجدول رقم (١٢)
نتائج تحديد درجة تأخير سلسلة البواقي

		p=٠	p=١	p=٢	p=3
البواقي	Akaike	٤,٢٣٩	٤,٣٠٩	٤,٤١٢	٤,٥٠٤
	Schwarz	٤,٣٣٨	٤,٤٥٦	٤,٦١١	٤,٧٤٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال نتاج المبنة في الجدول نأخذ درجة التأخير p=٠ لأنها تقابل أقل قيمة بالنسبة لكلا المعيارين، وبالتالي نطبق إختبار ديكي فولر البسيط DF و نتائجه مبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (١٣)
نتائج اختبار (DF) للبواقي

النماذج	احصائية ستودنت المحسوبة	احصائية ستودنت المجدولة
النموذج الثالث	-١,٨٦٨	-٣,٦٢١
النموذج الثاني	-١,٩٠	-٢,٩٩٦
النموذج الأول	-١,٩٧	-٢,٩٥

المصدر: من إعداد الباحث إعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ:

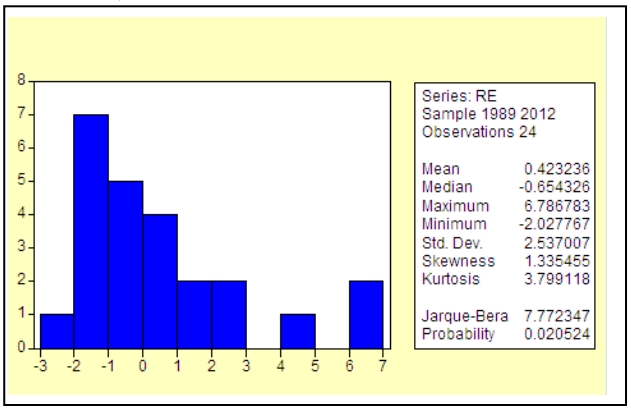
عدم وجود مركبة الجدر الأحادي ، لأن قيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة. عند مستوى معنوية ٥%. ومنه السلسة مستقرة.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي: نحاول من خلال هذا الاختبار معرفة هل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، ومن اجل هذا سنعتمد على الاختبارات التالية:

أ. اختبار skewness , kurtosis: من خلال نتائج برنامج Eviews نقوم بإجراء الاختبارات التالية:

الشكل رقم (١)

المدرج التكراري للبواقي



المصدر: برنامج Eveiws

نستنتج أن فرضية التناظر التوزيع الطبيعي مرفوضة، وذلك نتيجة أن

$V_1 = 2.66 > 1.96$ ،

ج. اختبار جاك بيرا GARQUE – BERRA :

من اجل إجراء اختبار جاك بيرا نضع الفرضيات التالية:

نلاحظ أن $S > \aleph^2_{0.05}(1)$ أي ٣,٨٤ <٧,٧٣٣ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي أن البواقي لاتتبع التوزيع الطبيعي.

د. اختبار LJUNY –BOX: يتم خلال هذا الاختبار التأكد من أن البواقي هي عبارة عن شوشرة بيضاء أو لا. وذلك من خلال مقارنة احصائية LB والتي توافق أخر قيمة في عمود stat∅مع احصائية $\aleph^2_{(\propto.16)}$.

لدينا احصائية كيدو المجدولة تساوي $\aleph^2_{(0,05\ .16)} = 26.296$

نجد أن (١٣,٧٢<٢٦,٩٦٩) إي $LB < \aleph^2_{(0,05\ .16)}$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي أن البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء Bruit Blenc.

فبعدما قبلنا فرضية التوزيع غير الطبيعي للبواقي الأولى ، وبعد إجراء اختبار Ljung–Box يمكن القول أن البواقي تمثل صدمات عشوائية (Bruit Blanc).

٧. <u>دراسة السببية بين الفقر والتضخم:</u>

إن تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات تسمح بوضع سياسات اقتصادية مثلى يراعى فيهل اتجاهات السببية بين المتغيرات محل الدراسة. ونستخدم لإجراء هذه الدراسة اختبار غرنجر لسببية

يمكن تلخيص نتائج اختبار غرنجر في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٤)

نتائج اختبار سببية غرنجر بين الفقر والتضخم

	F statistic	prob
التضخم لا يسبب الفقر	١,٧١	٠,٢١٠
الفقر لايسبب التضخم	١,٠٧١	٠,٣٦٤

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

من خلال نتائج اختبار غرنجر فإننا نرفض الفرضية H_0عند مستوى معنوية ٥% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من ٠,٠٥ ومنه نقول أن التضخم يسبب الفقر

٨. <u>نتائج الدراسة القياسة:</u>

من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين الفقر والتضخم في الجزائر والتي قادتنا إلى تشكيل نموذج قياسي مقبول من كل النواحي الاقتصادية حيث كانت متغيرات النموذج وافقت النظرية الاقتصادية من حيث إشارة المعلمات وكذلك من الناحية الإحصائية حيث وجدنا أن المعلمات لها معنوية وهذا باستخدام اختبار ستودنت وكذلك وجدنا أن النموذج ككل له معنوية باستخدام اختبار فيشر وكذلك من الناحية القياسية لاحضنا عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك باستخدام اختبار breusch-godfrey، وكذلك قمنا بتأكد من صلاحية النموذج للإتخاذ القرارات ورسم السياسات من حيث دراسة البواقي والتي كانت مستقرة وكانت عبارة عن شوشرة بيضاء ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

هناك علاقة طردية بين الفقر والتضخم حيث أي زيادة في التضخم بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة معدل الفقر بـ ٠,٠١% ويعود ضعف هذا الأثر إلى كونه غير مباشر في كثير من الأحيان كما أشرنا في دراسة العلاقة نظريا وإنما يكون بتأثير على

معدل النمو الاقتصادي وكدا على حجم التفاوت في توزيع الدخل وكذلك بدرجة كبيرة على الدخل الحقيقي حيث أن التضخم سوف يعمل على خفض مقدار الدخل المتحصل عليه من طرف الفقراء مما سوف يعمل على زيادة تدهور المستوى المعيشي فضلا عن إدراج أفراد أخرى تحت خط الفقر نظر لعدم كفاية دخولهم على تلبية حاجياتهم ومنه فإن لتضخم دور كبير في ارتفاع معدل الفقر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. بالإضافة إلى تأثيره على معدلات البطالة الأمر الذي يعود بدوره على ارتفاع في أعداد الفقراء حيث كما نلاحظ من خلال الدراسة القياسية أن إي تغير في معدل البطالة بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى تغير معدلات الفقر بـ ٠,٨٢ وحدة في نفس الإتجاه.

خلاصة واستنتاجات:

يعد التضخم أحد اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر، وهذا نظرا للمخاطر التي يلحقها بالمجتمع نتيجة لارتفاع مستوى العام للأسعار وتعد الفئات ذات الدخل المحدود هي الفئات الأكثر ضررا نظرا لانخفاض مستوى أجورها خاصة في ضل تناقص قدرة هذه الفئات على حماية أنفسها من مخاطر التضخم وهذا مقارنة مع الفئات ذات الدخول المرتفعة، حيث يعمل التضخم على إحداث فجوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة درجة التفاوت بالإضافة إلى جر فئات أخرى إلى مستويات تحت خط الفقر هذا التأثير قد يكون مباشر أو غير مباشر وذلك عن طريق التأثير السلبي على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة كما يعمل على إضعاف الدخل الحقيقي للأفراد مما يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لمداخيل هذه الفئات التي لا تملك القدرة على رفع من مداخليها الاسمية.

النتائج:

١. يعد تأثير التضخم على الفقر غير مباشر في كثير من الأحيان حيث يؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل ومستوى الدخل الحقيقي هذه العوامل مجتمعة تعمل بشكل مباشر وكبير في التأثير على معدلات الفقر .

٢. معدلات الفقر في الجزائر تعرف تراجعا ملحوظا بعد أن عرفت ارتفاعا خلال أوائل التسعينات وهذا ناتج عن أثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول غير أن البرامج التي تبنتها الجزائر عجلت من انخفاض هذه النسبة

٣. تحسن وضعية الجزائر فيما يخص مؤشر التنمية البشرية وارتفاع قيمة المؤشر وهذا راجع إلى اهتمام السلطات بالتنمية البشرية وتوفير سبل الحياة الكريمة للإفراد.

٤. معدلات الفقر في الجزائر تأخذ طابعا ريفيا أكثر منه حضريا وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة حيث تعد المناطق ريفية نائية وقليلة الإمكانيات.

٥. يعد التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر تغيرات معدلات الفقر في الجزائر حيث أظهرت الدراسة القياسية أن نسبة تأثيرها بلغت ٧٧,٥%.

٦. لقد أدت الدراسة إلى قياس العلاقة بين التضخم والفقر ووجودها غير مباشرة إذ أن ٠،٠١% لايشكل علاقة قوية من خلال الاختبارات ،وهذا يعني انه يمكن استخدام التضخم في زيادة النمو الاقتصادي في حال وجود كساد يشهده الاقتصاد دون خشية لزيادة معدلات الفقر.

٧. وان معدلات الفقر في الجزائر تعتمد على متغيرات اخرى وخاصة في المناطق الريفية اذ ان اتساع الرقعة الجغرافية ووجود الفقر في المناطق الريفية وتركزه هناك يستدعي معالجات قد تكون في جزء منها غير اقتصادي لتطوير البنى التحتية وربط الريف بالمدينة اكثر.

التوصيات:

١. نظرا للصلة الوثيقة بين التضخم والفقر فإن الحلول النقدية ستكون غير قادرة أن تقدم علاجا تستطيع من خلاله محاصرة ظاهرة التضخم بالكامل لأن التضخم والفقر يمثلان نتاج الحالة الاقتصادية بمجملها ونتاج حالة القطاعات السلعية بشكل خاص وهنا لابد من إتباع سياسة مدروسة لعلاج الاقتصاد كليا.

٢. من أجل الحد من أثار التضخم على الفقر لابد من تحليل العلاقة بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي من أجل الاستدلال على الخيارات المناسبة والتي من خلالها يمكن معالجة تأثير التضخم على الفقر.

٣. إعادة توزيع الثورة والدخل وإيجاد فرص العمل لشرائح وفئات المجتمع المختلفة وهذا لتخفيف من أعباء التضخم التي تتحملها شرائح المجتمع العاطلين وذوى الدخل المحدود وهذا من خلال وضع سياسات أجرية تعالج الأزمة

٤. استخدام الأساليب الحديثة في التمويل المصغر ودعم المشاريع الصغيرة بالشكل الذي يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل الأسرة.

٥. ضرورة التنسيق والتفعيل ومشاركة السياسات الاقتصادية الكلية من خلال خطط إستراتيجية لمعالجة التضخم وخلق نمو حقيق للاقتصاد الجزائري وهذا قبل الشروع في مكافحة الفقر.

الهوامش:

١. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد٤٢، ٢٠٠٨، ص–ص ٧٣–٧٤.

٢. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع السابق ، ص ٧٧.

٣. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨،ص ٢٥.

٤. قصي الجابري، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام ٢٠٠٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص٢٥.

٥. وداد برصاص، أمال بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية–، ١٨/١٧ سبتمبر ٢٠١٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص ١٠.

٦. الطيب لحيلح، محمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولة القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٧، جوان ٢٠١٠، ص ١٧١.

٧. عمر بوزيد محمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، ٢٠١٢، ص ٢٤٢.

٨. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨،ص٥٢.

٩. عمر بوزيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

١٠. زوين إيمان ، دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر– ،مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، ٢٠١١، ص ١٤٩.

المراجع:

١. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد٤٢، ٢٠٠٨.

٢. زوين إيمان ، دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، ٢٠١١.

٣. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
٤. الطيب لحيلح، محمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولة القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٧، جوان ٢٠١٠.
٥. عمر الصخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، ٢٠٠٨.
٦. عمر بوزيد محمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة-، أطروحة دوكتوراء غير منشورة، تخصص اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، ٢٠١٢.
٧. قصي الجابري، تحليل الفقي في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام ٢٠٠٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
٨. وداد برصاص، أمال بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية-، ١٨/١٧ سبتمبر ٢٠١٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.
9. CNES , PNUD, rapport national le développement humain , Algérie 2007.
10. commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 .
11. gouvernement algérien ,Algérie 2eme rapport national sur les millénaire pour d développement, septembre 2010.